E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/WG.17/2
4 February 1997
ARABIC
Original: ENGLISH/SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الفريق العامل المفتوح العضوية المعني ببرامج التكيف الهيكلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
الدورة الأولى
١٣-١٧ آذار/مارس ١٩٩٧
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ مقرر لجنة حقوق الإنسان ١٠٣/١٩٩٦ المعنون "آثار سياسات التكيف الهيكلي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان".

تجميع للتعليقات الواردة على المجموعة الأولية من المبادئ التوجيهية للسياسات العامة

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولا - الردود الواردة من الحكومات ٥

كرواتيا ٥
الولايات المتحدة الأمريكية ٦

المحتويات (تابع)

الصفحة

ثانيا - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية ١٢

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ١٢
صندوق النقد الدولي ١٤
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ١٦

ثالثا - الرد الوارد من لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... ١٦

رابعا - الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية ١٩

اتحاد الحقوقيين الأمريكيين ١٩

مقدمة

١- أيدت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، فى دورتها الثالثة والأربعين المعقودة فى عام ١٩٩١ وفي دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في عام ١٩٩٢، التوصيات الأولية الواردة فى الفقرات ٢٢٩-٢٣٦ من التقرير المرحلي الثاني للمقرر الخاص المعني بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/CN.4/Sub.2/1991/17) والتوصيات الواردة فى الفقرات ٢٠٢-٢٤٦ من تقريره النهائي (E/CN.4/Sub.2/1992/16)، وطلبت الى الأمين العام أن يعد مبادئ توجيهية أساسية عن التكيف الهيكلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن أن تفيد كأساس لحوار مستمر بين هيئات حقوق الإنسان والمؤسسات المالية الدولية (القراران ٢٧/١٩٩١ و٢٩/١٩٩٢).

٢- وحثت اللجنة الفرعية في قرارها ٢٩/١٩٩٢، إذ ساورها القلق إزاء الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على أن تولي مزيداً من الاعتبار للآثار السلبية التي تحدثها سياساتها وبرامجها الخاصة بالتكيف الهيكلي على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تواصل مشاركتها الكاملة، على أساس مستمر، في عمل ومداولات هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وأن تأخذ في الحسبان التوصيات الواردة فى الفقرات من ٢٣١ الى ٢٤٣ من التقرير النهائي للمقرر الخاص.

٣- وفي الدورة الخامسة والأربعين المعقودة في عام ١٩٩٣، شجعت اللجنة الفرعية بقوة، في قرارها ٣٦/١٩٩٣، جميع الحكومات على أن تتبع سياسات فعالة وسن تشريعات تهدف الى تهيئة الظروف التي تكفل الإعمال الكامل للحق في السكن اللائق للسكان كافة، وأن تأخذ في اعتبارها الآثار السلبية بوجه خاص على الإسكان وظروف المعيشة التي قد تترتب على اتباع سياسات التكيف الاقتصادي وغيرها من السياسات التي تستند الى ما تمليه السوق الحرة لا غير.

٤- ورجت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٤/١٩٩٣ من الأمين العام أن يعد مبادئ توجيهية أساسية للسياسات بشأن التكيف الهيكلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن أن تستخدم كأساس لحوار مستمر بين هيئات حقوق الإنسان والمؤسسات المالية الدولية.

٥- وفي الدورة السادسة والأربعين المعقودة فى عام ١٩٩٤، رجت اللجنة الفرعية من الأمين العام، في قرارها ٣٧/١٩٩٤، أن يستكمل إعداد مبادئ توجيهية أساسية للسياسة العامة بشأن التكيف الهيكلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، استنادا الى مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٦- ووفقا لهذا الطلب، قدم الأمين العام الى اللجنة الفرعية في دورتها السابعة والأربعين تقريرا يحتوي على مجموعة أولية من المبادئ التوجيهية للسياسات العامة بشأن برامج التكيف الهيكلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/CN.4/Sub.2/1995/10).

٧- ووافقت اللجنة الفرعية في نفس الدورة، في قرارها ٣٢/١٩٩٥، على تقرير الأمين العام الآنف الذكر وطلبت الى لجنة حقوق الإنسان أن تأذن لفريق عامل مفتوح العضوية بأن يجتمع لفترة أسبوع واحد قبل دورتها الثالثة والخمسين لكي يقوم، على أساس المجموعة الأولية من المبادئ الأساسية للسياسات العامة

بشأن برامج التكيف الهيكلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في تقرير الأمين العام (E/CN.4/Eub.2/1995/10، الفصل الثاني)، وبالتعاون الوثيق مع لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بإعداد مبادئ توجيهية للسياسات العامة بشأن الموضوع. ودعت اللجنة الفرعية أيضا لجنة حقوق الإنسان الى أن تطلب الى الأمين العام أن يدعو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الى الإسهام في وضع مشاريع المبادئ التوجيهية للسياسات العامة بتقديم تعليقاتها على المجموعة الأولية من المبادئ التوجيهية للسياسات كيما ينظر فيها الفريق العامل.

٨- وأوصت اللجنة الفرعية في نفس القرار بمشروع مقرر كيما تعتمده لجنة حقوق الإنسان.

٩- وفي أعقاب ذلك، قررت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين، في مقررها ١٠٣/١٩٩٦، أن تنشئ فريقا عاملا مفتوح العضوية تابعا للجنة يجتمع لمدة أسبوع واحد قبل دورتها الثالثة والخمسين لكي يقوم، على أساس المجموعة الأولية من المبادئ التوجيهية الأساسية للسياسات العامة بشأن برامج التكيف الهيكلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الوثيقة E/CN.4/Sub.2/1995/10، وبالتعاون الوثيق مع لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بوضع مبادئ توجيهية للسياسات العامة بشأن الموضوع.

١٠- كما قررت لجنة حقوق الإنسان في نفس المقرر أن تدعو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الى المساهمة في وضع مشروع المبادئ التوجيهية للسياسات العامة بتقديم تعليقاتها على المجموعة الأولية من المبادئ التوجيهية للسياسات العامة لكي ينظر فيها الفريق العامل.

١١- وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا المقرر في مقرره ٢٨٩/١٩٩٦.

١٢- وبناء عليه، قام المفوض السامي لحقوق الإنسان، في مذكرة ورسالة تعميميتين مؤرختين ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بدعوة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الى المساهمة في وضع مشروع المبادئ التوجيهية للسياسات العامة بتقديم تعليقاتها على المجموعة الأولية للمبادئ التوجيهية للسياسات العامة لكي ينظر فيها الفريق العامل.

١٣- وحتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، كانت الردود الواردة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على النحو التالي:

(أ) الحكومات: كرواتيا والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ب) المنظمات الحكومية الدولية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ وصندوق النقد الدولي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛

(ج) المنظمات غير الحكومية: اتحاد الحقوقيين الأمريكيين.

كما ورد رد من لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٤- ويتضمن التقرير الحالي ردودا وردت امتثالا للطلب الوارد في مقرر لجنة حقوق الإنسان ١٠٣/١٩٩٦. والمرفقات المشار اليها في الردود الواردة من الفاو وصندوق النقد الدولي واليونيدو متاحة لدى الأمانة للرجوع إليها. وسيتم تجميع أية ردود اضافية وتقدم كإضافة لهذا التقرير.

أولا- الردود الواردة من الحكومات

كرواتيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦]

١- من رأي حكومة كرواتيا أن النص المقترح للمبادئ التوجيهية للسياسات العامة يمثل تجميعا حسن التنظيم للمعايير القانونية ذات الصلة، الملزمة منها قانونيا وغير الملزمة، والمتعلقة بقضية تأثير برامج التكيف الهيكلي على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورغما عن ذلك، من رأي حكومة كرواتيا أن الوثيقة تحتوي في مجموعها على بعض القضايا المعينة المتداخلة، ولا سيما فيما يتعلق بالسرد المسهب للمبادئ التي تقوم عليها المبادئ التوجيهية (الفقرات ٣٩-٧٢) وبالأجزاء التنفيذية. لذلك يلزم اختزال قائمة الأحكام ذات الصلة بالموضوع من خلال عملية انتقاء متأنية من أجل التوصل الى وثيقة أكثر قابلية للتنفيذ، وبدون المساس بمواصلة ادراج المعايير التي يجري استحداثها في الصكوك الدولية.

٢- وفيما يتعلق ببعض القضايا المعينة التي أثيرت في المجموعة الأولية من المبادئ التوجيهية للسياسات العامة، فإن جمهورية كرواتيا تؤيد مواصلة بلورة المعايير المتصلة بالديون الخارجية (الفصل ثانيا-جيم، ٣)، وذلك ابتغاء التوصل بقدر الإمكان، على وجه الخصوص، الى إعادة برمجة الديون الخارجية للبلدان النامية المثقلة بالديون من أجل تخفيف تأثير تلك الديون على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣- وعلاوة على ذلك، ففيما يتعلق بمسألة دور المنظمات الدولية بالشكل الذي بلور به في المجموعة الأولية من المبادئ التوجيهية (الفصل ثانيا-جيم)، تؤيد جمهورية كرواتيا إدراج معايير تتعلق بمنح البنك الدولي ما يسمى "قروض التكيف الهيكلي العامة" وباستخدامها، من أجل كفالة احترام أفضل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللتمتع بها في البلدان المدينة.

الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل:بالإنكليزية]
[١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧]

الفرع أولا- موجز القضايا الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان (الفقرات ١٠-٣٧)

١- لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل ما في التقرير من إصرار على أن المشاكل الاقتصادية في العالم النامي ترجع بالكامل الى عدم قيام البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية لتوفير الموارد بدون شروط، وباسقاط المزيد من الديون، وإلى عدم مراعاتها المزعوم للآثار الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي. كما يجزم التقرير خطأ بأن مشروطية برامج الإقراض تقوض من السيادة الوطنية وبأن لها تأثيراً ضاراً على قدرة دولة ما على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢- كما أن التقرير يحاج بأن الاصلاحات السوقية، مثل الخصخصة وتحرير التجارة، لها آثار ضارة بحقوق الإنسان، وهذا التعميم غير دقيق، فحكومة الولايات المتحدة تقر بأنه من الجائز أن تحدث مشاق مؤقتة في بعض الحالات، من قبيل البطالة المرتفعة، غير أن القضية الحقيقية في هذا الصدد هي كيفية تنفيذ الاصلاحات الضرورية للتوصل الى اقتصاد سوقي سليم، وليس ما إذا كانت تنفذ. ويظل السوق الأساس الوحيد للنمو الاقتصادي في سياق التنمية المستدامة. ولا يعني ذلك أن النظام الاقتصادي الدولي القائم على المبادئ السوقية نظام بالغ حد الكمال. وإنما يجب على البلدان المتقدمة والنامية، علاوة على المؤسسات المالية الدولية، أن تواصل السعي الى كفالة استفادة جميع البلدان من الفرصة الاقتصادية العالمية على أن تعمد في الوقت نفسه إلى احترام حقوق الإنسان وحماية من هم أشد ضعفاً.

٣- ويمضي التقرير فيلقي على عاتق التكيف الهيكلي بتبعة المشاكل البيئية من خلال تشجيعه المزعوم للإفراط في استغلال الموارد. وتتناقض هذه الحجة مع زعم شائع آخر، وان يكن لا أساس له بالمثل، بأن حماية البيئة تعرقل احتمالات النمو الاقتصادي.

٤- كما نود الإشارة الى أن برامج التكيف الهيكلي ليست مفروضة من الخارج، فما من حكومة مجبرة على الإطلاق على قبول الأموال التي تقدمها لها المؤسسات المالية الدولية بشروط ميسرة جدا. لقد تبنت تلك المؤسسات الكثير من الإصلاحات الرامية الى تحقيق التكامل ما بين الحماية الاجتماعية والبيئية والتخفيف من حدة الفقر في شكل برامج. ولم تحقق النهوج غير السوقية للتنمية نجاحا قط؛ ويبرز فشلها أكثر ما يبرز سجلات حقوق الإنسان المعيبة للكثير من البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا. وفي أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، تم تبني نهوج واقعية تعترف بالتنمية التي حدثت في العقود القليلة الماضية، وينبغي لهذا التقرير أن يحذو حذوها.

الفرع ثانيا- المبادئ التوجيهية الأولية للسياسات العامة*

ألف- المبادئ (الفقرات ٣٩-٧٢)

٥- يقر هذا الفرع عن حق بأن كل دولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها. ويقر بالحاجة الى إدراج مجموعة عريضة من الشواغل الاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان في عملية صنع السياسات الاقتصادية. وتوحي الفقرة ٥٧، على عكس الشواهد الواسعة الانتشار، بأن قوى السوق تعوق تنمية الإمكانيات البشرية. والواقع أن السوق يظل أفضل نقطة للانطلاق صوب الهدف الرامي الى تحقيق أقصى الإمكانات البشرية. وفي حين أن الحاجة قد تتطلب في بعض الأحيان القيام ببعض التصويبات بسبب عجز الأسواق، فقد ثبت أن السوق يفوق آليات أخرى مصممة لهذا الغرض.

٦- وتؤيد حكومة الولايات المتحدة الفقرة ٦٢ التي تنص على أنه ينبغي لبرامج التكيف الهيكلي أن تساهم في النمو الاقتصادي وأن تنجز في الوقت نفسه هدف تحسين حالة الإنسان.

٧- وتهاجم الفقرات ٦٦-٧١ مبدأ المساعدة المشروطة، ولا يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن توافق على هذه البيانات الداعية الى أن تكون المساعدة غير مشروطة. فالتراث المحزن لإساءة استخدام المساعدة الإنمائية يتطلب أن يكون تقديم الموارد تاليا للإصلاح لا سابقا له. إن من قبيل التبذير أن تقدم الأموال الى أي حكومة لا تلتزم بشكل راسخ بحسن الإدارة الحكومية وبالمسؤولية المالية وبشفافية صنع القرارات. ان عدم وجود المشروطية لا يفيد بشيء في النهوض بتحقيق حقوق الإنسان أو التنمية الاقتصادية.

باء- المبادئ التوجيهية للسياسات على المستوى الوطني

١- المشاركة الشعبية (الفقرات ٧٦-٩١)

٨- تشيد حكومة الولايات المتحدة بالتأييد العام الذي يقدمه هذا الفرع لزيادة الشفافية والمشاركة داخل البلدان والمؤسسات المالية الدولية على حد سواء.

٩- وتؤيد حكومة الولايات المتحدة بقوة الدعوة الواردة في الفقرة ٧٨ الى قيام الدول بحماية الحقوق الأساسية للعمال، فهي تتسق مع الالتزام ٣(ط) من إعلان كوبنهاغن. لكنا نود الاشارة إلى ضرورة إضافة الحقوق التالية الى قائمة حقوق العمال الأساسية بما يجعلها تتسق تماماً مع الالتزام المتفق عليه في كوبنهاغن، ألا وهي: "حظر السخرة وتشغيل الأطفال ومبدأ عدم التمييز". وبالإضافة الى ذلك ينبغي حذف عبارة "وفي بلوغ معدل حقيقي من النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة" الواردة في نهاية هذه الفقرة.

---

* ليست هذه محاولة لكي نتناول بالنقد الفقرات الواحدة بعد الأخرى، وإنما نرمي إلى إبراز العناصر المقبولة وغير المقبولة بشكل عام.

١٠- إن التطبيق التام للفقرة ٨٠ من شأنه أن يفضي الى ركود اقتصادي من خلال حمايته للعمال من الفصل المترتب على الاستثمار القائم على التغيير التقني. وتعتقد حكومة الولايات المتحدة أنه مع نمو بلد ما سيتغير هيكل انتاجه، وأنه يجب على العمالة أن تتواءم مع ذلك. وكان الأفضل هاهنا أن يطالب باتخاذ تدابير تساعد العمال على التواؤم مع الظروف السوقية المتغيرة.

١١- والفقرة ٩١ مقبولة بصفة عامة لحكومة الولايات المتحدة، ولكن مشكوك في قانونية أن العبارة الأخيرة منها التي تدعو الى امكانية تغيير الاتفاقات من جانب واحد في أي وقت، وهي تفتقر في أفضل الأحوال الى الحكمة ويجب حذفها.

٢- تكافؤ الفرص وامكانية الوصول الى الموارد الإنتاجية (الفقرات ٩٢-١٢٩)

١٢- أهداف هذا الفرع جديرة بالثناء، بصفة إجمالية، ولكن ترى حكومة الولايات المتحدة أن مطالبته بمزيج من القواعد الاقتصادية الصارمة وبرامج الحماية الاجتماعية والتخطيط المركزي لا تتسق مع مفهوم السوق الحرة، وأنها تعود بعكس المرجو منها. وتدعو الفقرة ١٢٦ الى استخدام الدعم استخداما واسعاً، الأمر الذي لا يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تؤيده. وإنما ترى حكومة الولايات المتحدة أنه يجب توجيه الدعم باحكام الى الناس الأكثر ضعفاً فحسب، الذين قد يحتاجون الى المساعدة في التواؤم مع الإصلاحات والتكيف الاقتصاديين. ولا ينبغي استخدام الدعم لمساندة الصناعات أو قطاعات الإقتصاد غير القادر على المنافسة.

١٣- وتدعو الفقرة ٩٥ الدول الى أن تكفل للجميع تكافؤ الفرص في الوصول، في جملة أمور، الى "التوزيع العادل للدخل". بيد أنها مبهمة بشكل غير مقبول فيما يتعلق بالمعايير التي ينبغي استخدامها لتحديد عدالة هذا التوزيع، أو بشأن كيفية تنفيذ ذلك، وترى حكومة الولايات المتحدة أنه ينبغي توضيح صياغتها.

١٤- والفقرة ٩٧، التي تنطوي على الحاجة الى الاستعاضة عن نظم الضرائب التصاعدية المعقولة بطرق أقل تصاعدية، تتناقض مع الفقرة ٩٨ الأكثر معقولية، التي تحث الدول على القيام بتدابير لمعالجة الأسباب الهيكلية المؤدية الى الفقر.

١٥- ومن الممكن أن تتحسن الفقرة ١١٠ الى حد كبير بأن يضاف اليها بعد عبارة "عمل الأطفال" العبارة التالية: "والحرية النقابية والحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية،" وبعدها تستكمل الجملة بما نصت عليه من "مساواة الرجال والنساء في الأجر". كما أن حكومة الولايات المتحدة تفهم أن القصد من إدراج عبارة "مساواة الرجال والنساء في الأجر عن العمل المتساوي في القيمة" هو تعزيز المساواة في الأجور بين الرجال والنساء، وتقبل بالتوصية على هذا الأساس. والولايات المتحدة تنفذ هذه التوصية بمراعاة مبدأ "الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي".

١٦- ومن رأي حكومة الولايات المتحدة أن الفقرات ١١٣-١١٥ التي تعالج الأمن الغذائي غير مقبولة بالصياغة التي وردت بها، وينبغي أن تتضمن عوضا عن ذلك النتائج المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للأغذية. إذ تلقي الفقرة ١١٤ بطريقة غير سليمة بتبعة المشاكل العالمية المدى المتصلة بالأغذية على عاتق التجارة الدولية في حين أن عبارة "إصلاحات زراعية ديمقراطية" تبدو كتعبير ملطف للتعبير "غير سوقية".

٣- تكافؤ الفرص والوصول الى الخدمات الإجتماعية (الفقرات ١٣٠-١٥٨)

١٧- هنا أيضاً، ترفض حكومة الولايات المتحدة المحاولات الواردة في هذا الفرع للأخذ بتدابير تؤدي إلى عكس المرجو منها، مثل التخلي الإلزامي عن العملة الصعبة. وتدعو الولايات المتحدة، عوضا عن ذلك، الى زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال اتباع سياسات تشجع على قيام بيئة سوقية مستقرة، بيئة متحررة من خطر المصادرة أو التأميم.

١٨- وتدعو الفقرة ١٤٥ الى إعادة تدريب العمال الذين يفقدون وظائفهم نتيجة للتغييرات الهيكلية أو التقنية على أن يحصلوا في نفس الوقت على أجورهم بالكامل ثم تعرض عليهم بعدئذ أعمال كاملة. ومن رأي حكومة الولايات المتحدة أن ذلك ليس بالأمر الواقعي، وأنه ينبغي تقييد الفقرة بإضافة عبارة "كلما أمكن" بعد كلمة "ينبغي".

١٩- وتدعو الفقرة ١٥١ الى توفير الرعاية الصحية المجانية للجميع، وهو الأمر الذي لا تحبذه حكومة الولايات المتحدة. إذ إن هذا حل غال غير واقعي للمشاكل المتعلقة بتوفير الخدمات الصحية. وينبغي أن توجه الحكومات المساعدة نحو أفقر المواطنين وأكثرهم ضعفاً.

جيم- الخطوط التوجيهية للسياسات العامة فى مجال العمل على المستوى الدولي

١- المشروطية (الفقرات ١٥٩-١٨٥)

٢٠- من رأي حكومة الولايات المتحدة أن من الحق السيادي لأي بلد مانح، فضلا عن التزامه قِبَل دافعي الضرائب لديه، أن ينفق موارد معونته الأجنبية بالطريقة التي يعتبرها أكثر اتساقا مع مصالحه السيادية. وليس هناك من التزام على المتلقين بأن يأخذوا المساعدة، كما أن المانحين ليسوا ملزمين بتقديمها. وينبغي اعادة صياغة هذا الفرع لكي يعكس احساسا حقيقيا بالطابع التبادلي للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. ولا يمكن للسياسات التي تعزز التجارة والاستثمار (ومن ثم التنمية الاقتصادية) أن تنبع بشكل طبيعي من أي نظام يفرض قيودا مطلقة تعسفية على جميع المصالح الاقتصادية في البلد.

٢١- وتجزم الفقرة ١٦٤ بأن هناك حقا غير قابل للتصرف في التأميم ونقل الملكية. في حين أن هناك قواعد دولية وتجاهلها معناه التعدي على سيادة الآخرين وكفالة عدم تدفق أية موارد استثمارية على الإطلاق الى البلد الذي لا يراعي هذه القواعد.

٢٢- وينبغي اعادة صياغة الفقرة ١٦٥ لكي تشمل اشارات الى القضايا العابرة للحدود، أو الأعمال التي تؤثر سلبيا على الجيران وتتعدى على سيادتهم. وتعتقد حكومة الولايات المتحدة أنه يجب معالجة القضايا العابرة للحدود بشكل منصف.

٢٣- ومن رأي حكومة الولايات المتحدة أن الفقرة ١٦٩ التي تدعو الى تقديم المساعدة والتبادل التجاري غير المشروطين الى البلدان النامية فقرة غير واقعية ينبغي حذفها.

٢٤- وتثير الفقرة ١٧١، مرة ثانية، قضية المشروطية بطريقة غير مقبولة. وترى حكومة الولايات المتحدة أنه لا يوجد حق متأصل في الحصول على المعونة الأجنبية.

٢٥- وتجزم الفقرة ١٧٨ بأن لكل دولة الحق في مزاولة التجارة الدولية بغض النظر عن أية اختلافات في النظم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وترى حكومة الولايات المتحدة أن للشركاء التجاريين المحتملين كل الحق في رفض مزاولة التجارة مع أي بلد على أساس من اعتراضات تقوم لديهم على الاختلافات التي تخلق ظروفا غير عادلة للتجارة أو التي تتعارض مع حقوق الإنسان المقبولة دوليا (معايير العمل الأساسية، على سبيل المثال).

٢٦- ومن شأن الفقرة ١٨٥ أن "تفصم" مساعدات المؤسسات المالية الدولية عن تدابير السياسات. وترى حكومة الولايات المتحدة أنه، باستثناء حالات الطوارئ الإنسانية، ينبغي حقيقة ربط المساعدة بتدابير السياسات، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان.

٢- <u>توافر الموارد الخارجية</u> (الفقرات ١٨٦-١٨٨)

٢٧- ينبغي إعادة صياغة هذا الفرع لكي يعكس الحاجة الى قيام البلدان النامية بإصلاح اقتصاداتها، على أساس أن تدفقات الموارد ستتغير تبعا لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة وليس بالإلزام.

٣- <u>الديون الخارجية</u> (الفقرات ١٨٩-١٩٨)

٢٨- يجب إعادة صياغة هذا الفرع وتحديثه لكي يعكس حاجات البلدان الفقيرة المرتفعة المديونية، وذلك بالاستعانة باللغة المستخدمة في بيان اللجنة الإنمائية في اجتماعات البنك الدولي/صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر الماضي. لقد قام كل من البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية بوضع برامج جديدة لمعالجة كل من الديون الثنائية والمتعددة الأطراف للبلدان الواقعة في هذه الفئة التي لديها سجل أداء من الإصلاحات الحقيقية.

٢٩- وتوحي الفقرة ١٩٢ بأنه ليس من الضروري أن تكون خدمة الدين من الأولويات العالية للبلدان النامية. وفي حين أن وقف خدمة الديون قد يعطي لبلد ما فرصة لالتقاط الأنفاس على المدى القصير، فإن العواقب المتوسطة الى الطويلة الأجل لوقف الديون ضارة للغاية. وينبغي لأي بلد ألا يتوقع، ما أن يعمل على وقف خدمة ديونه، أن يحصل على المساعدة أو الاستثمارات الخاصة الضرورية لبلوغ مسار التنمية المستدامة.

٣٠- وفيما يتعلق بالفقرة ١٩٨: يجب تشجيع الشراكة واشراك البلدان المدينة في التصدي لقضايا المديونية. بيد أن أحد العناصر الأساسية للشراكة أنه يجب أن تلتزم البلدان المدينة باتباع سياسة اقتصادية سليمة، وبحسن الإدارة الحكومية، وبالوفاء بالتزاماتها المالية. وفضلا عن ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة تعتقد أن منظومة الأمم المتحدة ليست إطلاقاً بالمكان الملائم لوضع سياسة الديون.

٤- التجارة الخارجية (الفقرات ١٩٩-٢٠٣)

٣١- تعتقد حكومة الولايات المتحدة أن مطالبة هذا الفرع بتحديد مصطنع للأسعار (الفقرة ٢٠١) وخلق التكتلات (الفقرة ٢٠٢) من قبيل المفاهيم الضارة التي يجب نبذها. ومفاهيم الفرع الأخرى، بما في ذلك سبل الوصول الى الأسواق والانشغال المعرب عنه بشأن كفالة عدم تخلف تخطي البلدان النامية اثر تحرير التجارة العالمية، مقبولة وينبغي الإبقاء عليها.

٥- الشركات عبر الوطنية (الفقرات ٢٠٤-٢٠٨)

٣٢- ينبغي إعادة صياغة هذا الفرع بحيث يعكس أساسا نظريا أفضل، وإحساسا دقيقا أوضح بتاريخ محاولات تطوير مدونة لقواعد السلوك.

٦- المساعدات الإنمائية (الفقرات ٢٠٩- ٢٢٠)

٣٣- من رأي حكومة الولايات المتحدة أن الفقرة ٢١٩ تطرح دعوة غير واقعية الى زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، على الرغم من أنها توافق على "الاجتهاد في بلوغ" الرقم المستهدف لها المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وهو ما يتسق مع الصيغة الماضية. ومن الإضافة المفيدة هنا أن يستعان بلغة جديدة تدعو الى تقديم المساعدة في تنفيذ البرامج الوطنية التي تدعم القطاع الخاص وتزيد من جاذبية المناخ الاستثماري. ومن رأي حكومة الولايات المتحدة أن وجود قطاع خاص نابض بالحيوية وغير فاسد هو أفضل أمل للمساعدة في القضاء على الحاجة الى المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان النامية.

٧- التكيف في البلدان المتقدمة (الفقرات ٢٢١-٢٢٧)

٣٤- ترى حكومة الولايات المتحدة أن الفقرة ٢٢١ تقصر عن التسليم بالكثير من الجهود المتعددة الأطراف المبذولة لتهيئة مجالات عادلة للتجارة والاستثمار.

٨- الإنفاق العسكري (الفقرة ٢٢٨)

٣٥- تشجع حكومة الولايات المتحدة على مواصلة الحدّ من الإنفاق العسكري، غير أن من رأيها أن هدف هذا الفرع المعلن "نزع السلاح العام والكامل" يعد هدفا مثالياً غير قابل للتحقيق. ويحتاج هذا الفرع الى أن يتضمن اعترافا بشرعية الحاجة الى المحافظة على القوات المسلحة من أجل الأغراض المشروعة.

٩- المؤسسات الدولية (الفقرات ٢٢٩-٢٥٢)

٣٦- من رأي حكومة الولايات المتحدة أن الفقرة ٢٤٢ تطرح دعوة لا ضرورة لها الى اتخاذ تدابير "عاجلة وفعالة" لإعادة النظر فى سياسات الإقراض التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية، وأنه ينبغي حذف هذه الفقرة، فهي بمثابة ردة الى برنامج العمل العتيق المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد. والواقع أن المؤسسات المالية الدولية تواصل استعراضاتها المستمرة لسياساتها وممارساتها.

٣٧- وينبغي تعديل الفقرة ٢٣٦ باضافة العبارة التالية "بما في ذلك حقوق العمال المعترف بها دوليا" بعد عبارة "التمتع بحقوق الإنسان" وبعد ذلك تستمر الفقرة على ما هي عليه بدءا من "وعلى التنمية الاجتماعية".

٣٨- ومن رأي حكومة الولايات المتحدة أنه ينبغي اسقاط الفقرة ٢٤٦ أيضا، فالتأكيدات غير المقبولة الواردة فيها تتضمن الحاجة الى ضوابط غير سوقية على أسعار الصرف واتباع أساليب "صوت واحد للبلد الواحد" في المؤسسات المالية الدولية. ومن رأي حكومة الولايات المتحدة أنه يجب أن تستند الأصوات الى المساهمات المالية النسبية باعتبار أن ذلك مكون أساسي في إجراءات نظم الإدارة السليمة في أي مؤسسة مالية.

٣٩- تثير الفقرة ٢٤٧ بشكل عريض قضايا ميثاقية بالنسبة للبنك الدولي، بيد أنه من الناحية العملية، يدرج بالفعل (ولو بشكل غير مباشر) بعض قضايا حقوق الإنسان في عمليات صنع قراراته، حيث إن هذه القضايا يمكن أن تؤثر بجلاء على السلامة المالية لأي مشروع بعينه. وينبغي تعديل الجملة الثانية من الفقرة على النحو التالي: "ينبغي تشجيع البنك الدولي على أن يعير انتباها، في سياق ولايته، لمقولات الهيئات المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة".

ثانيا- الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦]

١- لقد درست منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة باعتناء المجموعة الأولية من المبادئ التوجيهية الأساسية للسياسات العامة بشأن برامج التكيف الهيكلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في التقرير السالف الذكر.

٢- بيد أننا نود في البداية أن نسترعي الانتباه الى اعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعتمد من مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في روما من ١٣ الى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ويشدد الإعلان وبرنامج العمل في كافة أجزائهما على الحاجة الى التنمية المستدامة والوفاء بالحق في الغذاء. وينص الإعلان فضلا عن ذلك في الفقرة ٧ منه على ما يلي:

"إن الغذاء لا ينبغي أن يستخدم أداة للضغط السياسي والاقتصادي. ونؤكد من جديد أهمية التعاون والتضامن الدوليين، وضرورة الامتناع عن الانفراد باتخاذ تدابير لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتعرض الأمن الغذائي للخطر".

٣- وتلاحظ الفاو، كتعليق عام، أن تحليل المكونات الرئيسية لاستراتيجيات "التكيف التقليدية" انتقادي الى حد ما لفعالية وإنصاف برامج التكيف الهيكلي حسبما يحض عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما أنه يبرز الآثار السلبية لهذه البرامج على حقوق الإنسان، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. ونشدد على الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي على الفقراء والنساء والأطفال. ومن ناحية أخرى، يحاج بأن "... عملية التكيف إذا ما نفذت باهتمام وأرسيت على أسس مناسبة، يمكن أن تخلق ظروفا اقتصادية تكفل تشجيع النمو وحماية الفئات المعرضة للخطر والفئات المحرومة ... فالواقع أن بالإمكان استخدام التكيف كفرصة لتقويم الاختلالات الاجتماعية وزيادة التأكيد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". (الفقرة ٣١ من المبادئ التوجيهية).

٤- بيد أن الفاو تخشى أن يثبت أن مشروع المبادئ التوجيهية للسياسات العامة مفرط في الطموح بعض الشيء، ومن غير المحتمل أن يكون مقبولاً في كثير من الوجوه من الكثير من الحكومات أو المؤسسات المالية الدولية، سواء من الناحية النظرية أو العملية. ورغم أن من السهل الموافقة، من حيث المبدأ، على أن سياسات التكيف الهيكلي ينبغي ألا تؤثر سلبيا على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفقراء، فإن الفاو تظن أن اتباع نهج أكثر تقييدا وتركيزا وتوازنا قد يكون أكثر فعالية، وبالتحديد اتباع مجموعة دنيا مدروسة من المعايير الأساسية لحقوق الإنسان بالنسبة لتلك السياسات. وفضلا عن ذلك، فإنه بدلا من افتراض أن التكيف الهيكلي سيؤثر دائماً سلبيا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن الاضطلاع بمقارنة بين الآثار المترتبة على تطبيق برنامج للتكيف الهيكلي وتلك المترتبة على عدم تطبيقه، وذلك من أجل تقييم كل من الجوانب الإيجابية والسلبية. وينبغي إجراء هذه المقارنة بالنسبة للآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل (انظر الفقرة ٥٥).

٥- ان المبادئ متعددة جدا، ومن ثم فإن استيعابها ليس سهلا. كما يبدو أن هناك تكرارا لنفس المبادئ في سياقات مختلفة. وعلى سبيل المثال، فإن حق العمال مكرر أربع مرات (الفقرات ٧٨ و٨١ و١٠٨ و١١١)؛ والمناشدة بالاستثمار في الموارد البشرية أربع مرات (الفقرات ١٣٠ و١٣٣ و١٣٦ و١٤٠)؛ وتدابير مكافحة الفقر والحماية الاجتماعية سبع مرات (الفقرات ١٣٤ و١٤٢ و١٤٣ و١٤٤ و١٥٠ و١٥٧ و١٥٨)؛ وسبل الحصول على الخدمات الاجتماعية عشر مرات (الفقرات ١٤٦-١٤٩ و١٥١-١٥٦). ويمكن التغلب على هذه المشاكل في الصياغة عن طريق تحسين تصنيف القضايا الاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بالتكيف الهيكلي. وفضلا عن ذلك، من الممكن قصر المبادئ التوجيهية للسياسات العامة قصراً تاماً على سياسات التكيف الهيكلي، كيما تكون هذه المبادئ أكثر تركيزا، مع إغفال القضايا الأخرى الأبعد صلة، مثل ضرورة عدم استخدام الغذاء في الضغوط السياسية (الفقرة ١٨٠)، التي ترى الفاو أنها مسألة مختلفة من كثير من النواحي. وأخيرا، فإن نوعا من ترتيب أولويات المبادئ قد يكون مفيدا.

٦- وترى الفاو فيما يتعلق بقضية أكثر تحديدا، أنه يمكن النص في مجموعة المبادئ على الحق في الغذاء بشكل أكثر جلاء (انظر الفقرة ٥١). وقد يكون من المستحسن أن يشار في هذا الصدد الى مؤتمر القمة العالمي للأغذية، أو الحق في غذاء كاف والحق الأساسي في التحرر من الجوع. كما يمكن اضافة مبدأ يتعلق بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في هذا الفرع، على أن تتلوه مبادئ توجيهية ملائمة بشأن صون الموارد الطبيعية والإستدامة في الفرعين باء وجيم.

٧- وتلاحظ الفاو كذلك أن مصطلح "الغذاء" في الفقرة ١٨٠ غامض للغاية. فليس من الواضح ما إذا كان يشير الى المعونة الغذائية العينية، أو المعونة الاقتصادية التى يمكن استخدامها لشراء الأغذية، أو الامتيازات التجارية التي تساعد البلدان على اكتساب ايرادات يمكن استخدامها في شراء الأغذية، أو توفير المساعدة للنهوض بالاقتصاد وكفالة الأمن الغذائي الطويل الأجل، أو الجزاءات التي تشمل تدابير تقلل من القدرة على شراء الأغذية. وعلاوة على ذلك، يثور التساؤل عما إذا كان هناك حقيقة مبدأ عام ينظم في هذا الصدد جميع المساعدات الدولية والعلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان تتعين معالجته، بما في ذلك مسائل الإمدادات والخدمات الطبية، والملابس، والتعليم، الى آخره، علاوة على الأغذية.

٨- وفي الفرع باء من الجزء ثانيا (المبادئ التوجيهية للسياسات العامة للعمل على المستوى الوطني)، هناك نحو ١٦ فقرة تتصل بعمل الفاو (الفقرات ٧٧ و٨٢-٨٤ و٩٨ و١٠٣ و١٠٦ و١١٢-١١٥ و١١٧ و١١٩-١٢٠ و١٢٢ و١٢٦). ومحتوى هذه الفقرات يتوافق مع مقاصد الفاو وسياساتها واستراتيجياتها وبرامجها، على النحو الذي أقرته هيئات إدارتها وما هو مضمن فى برنامج عملها وميزانيتها. بيد أن هناك جانبا مفتقدا من القائمة بخصوص حق الزراع فيما يتعلق بالموارد الجينية النباتية والحيوانية.

٩- وتود الفاو أن تقترح اعادة الصياغة التالية في الفقرة ٢١٣ بشأن البحوث ونقل التكنولوجيا:

"ينبغى للدول، وبالدرجة الأولى البلدان ذات المستوى العالي من التصنيع، أن تشجع على تكييف تكنولوجيا انتاج الأغذية ذات الأهمية للبلدان النامية، وإشاعتها ونقلها حسب الاقتضاء، وينبغي لها من أجل ذلك أن تبذل، في جملة أمور، كافة الجهود لتدعيم قدرات المؤسسات العلمية والعلماء في البلدان النامية، ليس فقط للاستفادة من منافع الإنجازات العلمية الحديثة، وإنما لتحقيق التكامل بفعالية بين العلوم الحديثة والمعارف الوطنية في برامج التنمية الزراعية المستدامة أيضا".

١٠- وأخيرا، تود الفاو أن تشير، فيما يتعلق بالفقرة ١٨٥، الى أن من الحقوق السيادية لكل بلد أن يقرر قبول أو رفض المساعدة من المؤسسات المالية الدولية التي تصر على شروط أساسية معينة لإقرار الإئتمان. والدائن أو المانح المرتقب، سواء كان دولة أو منظمة متعددة الأطراف، له الحق في أن يكون مطمئنا الى استخدام الأموال بالشكل المناسب وبفعالية، في حين أن للمتلقي الحق في أن يقبل القرض أو المساعدة بشروطهما، أو يرفضهما كلية.

صندوق النقد الدولي

[الأصل:بالإنكليزية]
[١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦]

١- قد يكون من المفيد أن نشير بالذكر الى أن السياسات التى يتبعها الصندوق عند تقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم لبرامج السياسات الخاصة ببلد ما قد قام بوضعها المجلس التنفيذي للصندوق الذي تمثل فيه فعليا جميع الدول الأعضاء. وتتحدد تلك السياسات بواسطة "مذكرة اتفاق" الصندوق، وتقصر عمل الصندوق عموماً على المسائل الاقتصادية الكلية والمسائل المالية على الصعيدين الوطني والدولي. وتستعرض سياسات الصندوق دوريا وتواءم مع الخبرات القطرية والتغييرات في المحيط الاقتصادي العالمي. وبطبيعة

الحال فان الاقتراحات المتعلقة بالكيفية التي قد تستطيع بها تلك السياسات أن تراعي بشكل أفضل تعهدات البلدان المتصلة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحظى بترحيب بالغ.

٢- وتوفر الوثيقة E/CN.4/Sub.2/1995/10 موجزا مفيدا جدا لوجهات النظر والتوصيات التي قدمها المقرر الخاص المعني بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، السيد دانيلو تورك. ومن الجدير بالذكر أن العديد من موظفي الصندوق قد اجتمعوا مع المقرر الخاص في مناسبات عدة لتبادل وجهات النظر وتقديم المعلومات والرد على التساؤلات حول سياسات الصندوق وممارساته. وعلاوة على ذلك، ألقى ممثل من موظفي الصندوق بيانات عن المسائل ذات الصلة أمام لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة. وألقى المدير التنفيذي خطابا أمام مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأعد موظفو الصندوق من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية كتيبا بعنوان "الأبعاد الاجتماعية لحوارات السياسات العامة التي يجريها صندوق النقد الدولي" قد يكون فيه فائدة للفريق العامل.

٣- ويكرس جزء كبير من الوثيقة E/CN.4/Sub.2/1995/10 لسرد طرق علاج مستقاة من مصادر كثيرة، وقد وضعت بعض طرق العلاج منذ أكثر من ٣٠ سنة مضت، عندما كان المحيط الاقتصادي والمالي العالمي مختلفا كل الإختلاف عما هو عليه في الوقت الحاضر. ومن بين المهام التي قد يرغب الفريق العامل في الإضطلاع بها أن يقوم بغربلتها تبعا لأهميتها الراهنة. وهناك اشارات متواترة في الوثيقة الأساسية الى وضع المديونية الخارجية للبلدان النامية. ونسترعي الانتباه الى مبادرة الديون من أجل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي مبادرة استحدثها المدير العام لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي. وقد أقرت الهيئات الوزارية الإشرافية - اللجنة المؤقتة للصندوق واللجنة الإنمائية المشتركة بين البنك والصندوق- هذه المبادرة في اجتماعات كل منها في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقد شجعت كلتا اللجنتين الصندوق والبنك على المضي قدما بسرعة الى الطور التنفيذي للمبادرة.

٤- وأخيرا، هناك رأي تعتنقه دوائر معينة يقول بأن الصندوق - وبرامج التكيف المدعومة من البنك- جعلا الأحوال الاقتصادية والمالية تسوء في البلدان، ويعني ذلك ضمنا أنهما قد جعلا التمتع الكامل بحقوق الإنسان أصعب منالا. وللتصدي للرأي الأول، فاننا نرفق مع هذا نسخة من دراسة حديثة العهد تقوم بتمحيص تأثير التكيف الهيكلي في البلدان الإفريقية، جنبا الى جنب مع مجموعة من صحائف وقائع عن شتى أوجه أنشطة الصندوق جرى توزيعها أثناء الاجتماع السنوي المشترك للصندوق والبنك الذي عقد في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٥- والصندوق مستعد للاستجابة لطلبات الاستيضاح والمعلومات الإضافية، وللاجتماع مع الفريق العامل اذا ما اعتبر ذلك ملائما.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦]

١- في حين أن منظمة التنمية الصناعية تؤيد، بصفة عامة، برامج التكيف الهيكلي، فانها تعتقد أنه ينبغي لها ألا تؤذي المجموعات المحرومة في المجتمع بغير داع. ومن ثم فانها ينبغي أن تنفذ، من جملة أمور، بالاقتران مع استراتيجية جلية للقطاع الصناعي ومع سياسة صناعية تركز على بناء أساس للتنمية قادر على أن يخلق الدخل والعمالة والموارد الأخرى بطريقة مستديمة ايكولوجيا.

٢- وفي هذا الصدد، قامت اليونيدو بوضع وتنفيذ برامج عديدة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، تعمل بصفة خاصة على التصدي لقضايا القدرة على المنافسة والخصخصة، والتكامل الاقليمي، والتصنيع الريفي، وتعزيز دور المرأة في الصناعة، ودعم الصناعة الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع الاستثمار وتنمية الموارد البشرية.

٣- ويجري وصف هذه البرامج المتعددة، بشيء من التفصيل، في التقرير السنوي لليونيدو، ١٩٩٥، المرفق طي هذا.

ثالثا- الرد الوارد من لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧]

١- تلاحظ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن لجنة حقوق الإنسان قد قررت أن تنشئ فريقا عاملا مفتوح العضوية لوضع "مجموعة مبادئ توجيهية أساسية للسياسات العامة بشأن برامج التكيف الهيكلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وقد دعي الفريق العامل الى القيام بذلك بالتعاون الوثيق مع لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما قررت لجنة حقوق الإنسان أن تدعو هيئات شتى، بما في ذلك لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الى تقديم تعليقاتها على المجموعة الأولية من المبادئ التوجيهية الأساسية للسياسات العامة التي قام الأمين العام بتجميعها. وقد نظرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها الخمسين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في الدعوة الموجهة من لجنة حقوق الإنسان لتقديم التعليقات. وتتقدم بالتعليقات التالية بالنيابة عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية استنادا الى التعليقات التي أبداها العديد من أعضائها.

٢- ترى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن التأثير المحتمل لبرامج التكيف الهيكلي على التمتع بالحقوق المعترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تأثير هائل. وفي كثير من الحالات، بينت الحكومات والمصادر الأخرى التي تزود اللجنة بالمعلومات أن التأثير الفعلي كان

معاكسا للغاية. وأفضت تلك المعلومات باللجنة الى أن تعتمد البيان التالي في الفقرة ٩ من تعليقها العام رقم ٢ (١٩٩٠):

"وتسلم اللجنة بأنه كثيرا ما يكون من غير الممكن تجنب برامج التكيف، وبأنها ستنطوي مرارا على عنصر رئيسي من التقشف. بيد أنه في ظل تلك الظروف، تصبح المساعي المبذولة لحماية أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أكثر الحاحا وليس العكس. وهكذا ينبغي للدول الأطراف في العهد، علاوة على وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة الوثيقة، أن تبذل جهدا خاصا لكفالة أن تكون تلك الحماية، الى أقصى حد ممكن، مدمجة في البرامج والسياسات المصممة لتعزيز التكيف. ومثل هذا النهج، الذى يشار اليه في بعض الأحيان باسم "التكيف ذو الوجه الإنساني" أو باعتباره يعزز "البعد الإنساني للتنمية" يعني أن هدف حماية حقوق الفقراء والمعرضين للتضرر يجب أن يكون هدفا أساسيا للتكيف الاقتصادي. وبالمثل، ينبغي للتدابير الدولية الخاصة بعلاج أزمة الديون أن تأخذ في اعتبارها تماما الحاجة الى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق التعاون الدولي من جملة أمور. ومن الممكن، في كثير من الحالات، أن يشير ذلك الى الحاجة الى مبادرات رئيسية لتخفيف عبء الدين".

٣- ولم تتلق اللجنة منذ اعتمادها لهذا البيان معلومات من شأنها أن تفضي بها الى الاعتقاد بأنه قد حدث أي تحسن ملحوظ في مدى ما وصل اليه تعديل سياسات التكيف لكي تعزز من احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشير اللجنة الى أن المسؤولية في هذا الصدد تقع على عاتق ضرب من الفعاليات وأنه ليس من الملائم أو المثمر عادة أن يشار بالقول الى أن أيا من هذه الفعاليات يتحمل وحده كافة المسؤولية عن الحالة التي نشأت في الكثير من البلدان. وتشمل الفعاليات المنخرطة في تشكيل سياسات التكيف الهيكلي حكومات الدول المعنية، وحكومات الأطراف الثالثة بصفتها مدينة أو مانحة للمعونة أو الأطراف المعنية بخلاف ذلك، والمنظمات الدولية. كما أن الشركاء الاجتماعيين، بما فيهم قطاعي العمل ودوائر الأعمال، الوطنيين منهما وعبر الوطنيين على حد سواء، سيقومون بدور هام في الكثير من الحالات.

٤- وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام، ترغب اللجنة في ابداء العديد من الملحوظات. وتحيط اللجنة علما مع التقدير بشتى التقارير التي قدمها السيد دانيلو تورك والتي ساعدت على إلقاء ضوء بالغ الأهمية على الكثير من التحديات الهامة التي تنشأ بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥- وتأسف اللجنة كثيرا جدا لأن احدى التوصيات الرئيسية لهذا التقرير لم تنفذ بعد. وقد عبرت اللجنة عن خيبة أملها بالعبارات التالية في التقرير المقدم عن دورتها العشرين المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٥:

"أكدت التوصيات (الواردة في التقرير النهائي الذى أعده السيد تورك) في عام ١٩٩٢ أهمية اشراك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المناقشات المتعلقة بتعزيز هذه الحقوق [الاقتصادية والاجتماعية والثقافية] (الفقرة ٢٣٨ من الوثيقة E/CN.4/Sub.2/1992/16). وقد تبنت اللجنة الفرعية هذا الاقتراح في قرارها ٢٩/١٩٩٢ (الفقرة ١١(ج)). ورجت لجنة حقوق الإنسان بعد ذلك في قرارها ١٤/١٩٩٣ (الفقرة ١٨) من الأمين العام "أن يدعو المؤسسات المالية الدولية الى النظر في امكانية تنظيم حلقة دراسية للخبراء بشأن دور المؤسسات المالية في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وأيدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها التاسعة في عام ١٩٩٣

"تأييدا شديدا" هذا الاقتراح وحثت "على بذل كل الجهود من أجل تنظيم مثل هذه الحلقة الدراسية" (الفقرة ٣٨٨ من الوثيقة E/1994/23-E/C.12/1993/19).

"وأعقب ذلك تبادل مراسلات بين مركز حقوق الإنسان والبنك الدولي أعرب فيها هذا الأخير عن عزمه على دعم هذه الجهود. ومنذ ذلك الحين، وفيما عدا القرارين اللاحقين اللذين اعتمدتهما اللجنة (القرار ١٩٩٤/٢٠، الفقرة ١٧، والقرار ١٩٩٥/١٥، الفقرة ١٧)، لم يسفر الاقتراح الآنف الذكر عن أية نتائج أخرى.

"وتعرب اللجنة عن بالغ أسفها لاستمرار التأخير غير المقبول في تنفيذ التوصيات وتهيب بمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان أن يتخذا إجراءات فورية من أجل تنفيذ التوصيات المتكررة للجنة. وتعتقد اللجنة أنه من المناسب تماما عقد مثل هذه الحلقة الدراسية على أساس مشاركة خبراء من الهيئات المعنية، والنظر بعد ذلك في امكانية عقد حلقة دراسية عامة". (الفقرات ٣٤٥-٣٤٧ من الوثيقة E/C.12/1995/18 - E/1996/22).

٦- وتلاحظ اللجنة أنه على الرغم من عقد اجتماع بين المفوض السامي ورئيس البنك الدولي، فان مثل هذا الاجتماع لا يمكن أن يحل محل الحلقة الدراسية للخبراء. ولذلك فان اللجنة تحث لجنة حقوق الإنسان على أن تجدد بمزيد من الاستعجال دعوتها للأمين العام المتعلقة بالحلقة الدراسية للخبراء.

٧- وفيما يخص المنهجية التي قد يقرر الفريق العامل أن يتبعها، ترى اللجنة أن تقرير الأمين العام لا يوفر أساسا مثاليا تقوم عليه صياغة المبادئ التوجيهية. فالتقرير يستند الى تقرير المقرر الخاص الذى أعد فيما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٢. وقد تغيرت الأحوال الدولية الى حد كبير جدا منذ ذلك الوقت، ومر بتحولات جمة طابع ومدى السياسات التي تؤثر على تدابير التكيف، على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء، ومن هذا المفهوم، فان التقرير لا يوفر أساسا حسن التوقيت أو مواكبا للزمن يستطيع الفريق العامل أن يعمل استنادا اليه.

٨- وعلاوة على ذلك، يقدم تقرير الأمين العام تجميعا لبيانات ومبادئ وحقوق متغايرة الخصائص وغير متمايزة الى الحد الذى يجعله يجازف بالخلط بين المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يسترشد بها التكيف الهيكلي وبين توكيدات لمواقف سياسية تثير الكثير من التنازع. وبهذه الطريقة، فان الالتزامات القانونية الواضحة التحديد النابعة عن شتى المعاهدات التي قبلت بها الدول، وعلى الأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل، لا تحظى بالصدارة التي تستحقها.

٩- وترى اللجنة أن تقرير الأمين العام يتسم بدرجة كبيرة من العمومية بحيث إنه لا يوفر للفريق العامل سوى أساس تقني محدود فحسب يستند اليه في عمله. وفي حين أن من المناسب والضروري على حد سواء للجنة حقوق الإنسان أن تقوم بفحص الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان في السياسات الاقتصادية الدولية وأن تبقيها قيد استعراضها، فانها لا تستطيع أن تفعل ذلك الا اذا زودت بالمشورة الضرورية من الخبراء التي تمكنها من اعتماد توصيات للسياسات العامة سليمة وقابلة للنفاذ. وفي هذا الصدد، تعيد اللجنة التذكير بأن لجنة حقوق الإنسان قد أوصت، بناء على توصية من المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، بأن "يدعو مركز حقوق الإنسان الى عقد حلقات دراسية للخبراء من أجل رؤساء هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان، ومن أجل

ممثلي الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وممثلي الدول، تركز على حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة، وذلك بهدف توضيح مضمون هذه الحقوق الخاص" (الفقرة ٩ من القرار ١٩٩٤/٢٠). وعلى الرغم من هذا الطلب، فلم تعقد أي حلقة دراسية من هذا القبيل. ولقد كان من الممكن أن توفر تلك الحلقات أساسا مناسبا ومفيدا للمناقشات الهامة التي طلب من الفريق العامل أن يشرع الآن في اجرائها.

رابعا- الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية

اتحاد الحقوقيين الأمريكيين

[الأصل: بالأسبانية]
[٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦]

١- رغم أن الصفوات الحاكمة في العالم الثالث والبلدان الصناعية المتقدمة تشترك في تحمل اللوم عن وجود النظام الدولي الظالم القائم في الوقت الراهن، فان السبب الرئيسي في قيامه هو النهج الذى يفرضه من يملكون مقاليد الاقتصاد والمال والتكنولوجيا على الصعيد الدولي، يساندهم قادة الدول الكبرى والمؤسسات الدولية الخاضعة لسيطرتهم، وبخاصة مؤسسات بريتون وودز.

٢- ويرجع السبب في معارضة صندوق النقد الدولي لتخفيض الديون المتعددة الأطراف أو الغائها[١]، إلى أنها، بالإضافة الى كونها وسيلة لنهب موارد بلدان العالم الثالث المدينة، تعتبر السلاح المطلق الذى يفرض عليها بواسطته عولمة الاقتصاد الذى يتحكم فيه رأس المال عبر الوطني الكبير الحجم.

٣- وهناك اتجاه واضح صوب إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الهيمنة على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، حتى داخل منظومة الأمم المتحدة ذاتها، بغية تركيز المناقشات والقرارات التي تتناول تلك الأمور في اجتماعات سرية ضيقة مغلقة تشارك فيها مؤسسات بريتون وودز ويُستبعد منها التجمع الدولي للدول ذات السيادة والفعاليات الاجتماعية والخبراء المسؤولون والموضوعيون، الذين لا تحركهم، بمعنى آخر، عقيدة ذات توجه ليبرالي جديد.

٤- ويقول "رحمن خان"، أستاذ الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، في احدى منشورات منظمة العمل الدولية:

" لقد ظل المانحون والوكالات الإنمائية الدولية على مدى أكثر من عقد من الزمان حتى الآن يقولون للبلدان النامية إن التكيف أمر لا مناص منه، وإنها لا تستطيع أن تأمل في مواصلة النمو وتحسين ظروف معيشة شعوبها بدون مكابدة عملية التكيف المؤلمة. ويقوم الإفتراض هنا على أن الإختلال يرجع بالدرجة الأولى الى عوامل خارجية لا سيطرة لأحد عليها والى السياسات غير الرشيدة التي تتبعها البلدان النامية.

"وهذا موقف يصعب الدفاع عنه. فالكثير من أسباب الاختلال الآنفة الذكر (يشير المؤلف هنا الى حسابات التجارة الخارجية، والميزانيات الوطنية، والاختلالات التي يسببها التضخم) نجمت عن السياسات التي تتبعها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

فالسياسات المحلية لتلك البلدان، وبخاصة الولايات المتحدة، هي المسؤولة عن الارتفاع غير المسبوق في أسعار الفائدة الحقيقية. كما نجم الانكماش في تلك البلدان عن السياسات الحكومية الى حد كبير"[٢].

٥- ويجزم الأستاذ خان استنادا الى الإحصائيات بأن الاختلالات الخارجية للبلدان النامية خلال الثمانينات لا ترجع الى انخفاض في حجم صادراتها وانما الى تدهور معدلات التبادل التجاري مع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فلقد كانت تلك احدى الطرق التي صدّرت بها أزمتها الى البلدان النامية.

٦- ويمكن أن تعزى الأزمة الدولية الى عدد من العوامل، منها تغييرات بعيدة المدى في نظام الإنتاج نتيجة للابتكارات التكنولوجية. بيد أن العامل الذى كان حاسما في التسبب في الانحدار الاقتصادي والاجتماعي هو فرض السياسات الليبرالية الجديدة من أجل جعل البلدان النامية وشعوب العالم أجمع تتحمل العبء الرئيسي للأزمة، فتصان بذلك المنافع التي تتمتع بها البلدان المتقدمة ويكفل عدم المساس بأرباح الأقلية المتنعمة.

٧- ان شره وأنانية أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة لا يضاهيهما سوى قصر النظر الاقتصادي والاجتماعي لمستشاريهم وخبرائهم.

٨- ان عواقب السياسات الليبرالية الجديدة جلية للعيان؛ فقد مال الانكماش الاقتصادي الى أن يعم ويدوم في كافة أرجاء العالم تقريبا. ومعدلات البطالة لا تتجه الى الإنخفاض بتاتا وانما هي آخذة في الرسوخ، بل والتزايد، وأصبحت التفاوتات الاجتماعية أكثر جلاء، وفي هذه الأرضية المواتية للتفريخ، تواصل المذاهب والممارسات العنصرية والتسلطية، والتهميش الاجتماعي، والعنف، والجرائم، الكبرى والصغرى منها، نموها الجموح.

٩- والأحوال الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان التي تعتبر نماذج نمطية لليبرالية الجديدة - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة- مأساوية. فالولايات المتحدة هي أشد بلدان العالم مديونية ويزيد من تعقيد الأمر أن العالم كله مطالب بأن يساهم في تحمل عجزها المالي؛ وهي القائد غير المنازع للعالم الصناعي حيث تثير التفاوتات الاجتماعية القلق[٣]؛ وقد شهدت الولايات المتحدة في الثمانينيات انخفاضا في أقل الأجور الحقيقية وزيادة في ساعات العمل اليومية، على العكس من الستينيات حينما كانت ساعات العمل تخفض بدون أية خسارة في الأجور[٤].

١٠- كما أن نسبة الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة (خمس مجموع السكان) أعلى نسبة في العالم الصناعي، ونسبة الجريمة، لا سيما جرائم الأحداث والأطفال، تتصاعد بسرعة[٥].

١١- وفي المملكة المتحدة، ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من خمسة ملايين شخص في عام ١٩٧٩ الى ١٣,٩ مليون شخص في عام ١٩٩٢[٦].

١٢- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كانت فترة التكيف الهيكلي من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٩٠ "عقدا ضائعاً" من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية؛ اذ انخفض الناتج المحلي الاجمالي وزاد عدد الفقراء بالأرقام المطلقة والنسبية، وارتفعت المديونية الخارجية الى عنان السماء رغما عن المبالغ الفلكية التي دفعت سدادا للديون ولخدمة الديون[٧]. ولم تتحسن الأحوال في العقد الحالي حتى الآن؛ ويقدر أن الدين العام في أمريكا اللاتينية ارتفع بنهاية عام ١٩٩٥ الى ٦٠٠ ٠٠٠ مليون دولار؛ وبمعنى آخر، فانه ازداد بنسبة ١٧ في المائة منذ ١٩٩٣ - أي أنه ينمو بأسرع من نمو الناتج المحلي الاجمالي[٨].

١٣- وقرابة نهاية "العقد الضائع" في أمريكا اللاينية، والذى يكشف عن فشل نهج الليبرالية الجديدة، عقدت اجتماعات في واشنطن في عام ١٩٨٩ تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حضرها ممثلون عن وزارتي الخزانة والخارجية في الولايات المتحدة ووزراء المالية في مجموعة الدول السبع، ورؤساء المصارف عبر الوطنية صاحبة النفوذ وشخصيات مختارة من الساحة السياسية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية. وقام الاجتماع بوضع مبادئ توجيهية وتوصيات أصبحت تعرف فيما بعد باسم "توافق آراء واشنطن"، تعيد الإعراب عن النهج الليبرالي الجديد في كافة الميادين (التحرير المالي، والخصخصة، وفتح جميع الحدود أمام التجارة الدولية، الى آخره)[٩].

١٤- ولقد كان "توافق آراء واشنطن" بمثابة مخطط للركود الاقتصادي المتواصل والارتداد الاجتماعي في المنطقة.

١٥- وفي البداية، جرى التقليل تدريجيا من التنبؤات المتفائلة المتوالية التي يعدها خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الانتعاش الاقتصادي واعادة استيعاب البطالة في شتى البلدان، ثم أخذت الحقائق تدحضها بعد ذلك بانتظام[١٠].

١٦- واذا ما نحينا جانبا التقديرات المستندة الى اقتران الظروف المواتية القصيرة الأجل الناجمة عن دفقات قصيرة الأمد من الازدهار الاقتصادي في أعقاب "فقاعات" مضاربة خلقها رأس المال المضارب أو أفضت اليها زيادة مؤقتة في الطلب الحقيقي، فان الميزان الاقتصادي والاجتماعي في كافة أنحاء العالم سلبي بشكل صريح.

١٧- ويغضّ كبار مسؤولي صندوق النقد الدولي الطرف في بياناتهم ووثائقهم عن الآثار الاجتماعية البالغة الضرر للسياسات التي يفرضونها على شتى البلدان والأقاليم، كما هو الحال في الانخفاض الحاد في الأجور الحقيقية في منطقة فرنك الاتحاد المالي الإفريقي في أعقاب تخفيض قيمة العملة[١١] وفي المكسيك بعد أزمة كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛ بل ويتجاوز السيد كامديسوس كل الحدود عندما يعرب علانية عن ارتياحه للزيادة الحادة في البطالة في المكسيك[١٢].

١٨- ويحاج مسؤولو مؤسسات بريتون وودز بأن التكلفة الاجتماعية لسياسات التكيف الهيكلي الليبرالية الجديدة تكلفة مؤقتة وبأن هذه السياسات ستفضي في المدى المتوسط الى نتائج ايجابية من حيث التنمية الاقتصادية. وقد استشهد رجال الاقتصاد في البنك الدولي ببعض بلدان جنوب شرق آسيا واليابان كنماذج للتطبيق الناجح للسياسات الليبرالية الجديدة. بيد أنهم لا يملكون الا الاعتراف بأنه حدثت تدخلات حكومية انتقائية في تلك البلدان تتناقض مع المذهب الليبرالي الجديد[١٣].

١٩- ولكن، على نحو ما تشير اليه ثلاث ورقات منشورة في استعراض الأونكتاد، ١٩٩٤ UNCTAD Review 1994، كانت السياسات الاقتصادية للبلدان الصناعية التسعة في جنوب شرق آسيا وفي اليابان مخالفة تماما للنهج الليبرالي الجديد الذى يوصي به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد انتقد مؤلفو الورقات الثلاث تحليلات البنك الدولي ودحضوها؛ ووصفها أحدهم، سانجايا لال، بأنها "مستأنسة ومتحزبة. انها لا تعكس نظرية أو دليلا". (صفحة: ٨٥)

٢٠- ولقد قام الاجتماع الذى عقده الأونكتاد في كوالا لامبور في نهاية شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس ١٩٩٦ بتحليل حالة بلدان شرق آسيا والدروس التي يمكن تعلمها من تجربتها. وقد نشر عدد من وثائق العمل المتصلة بهذا الاجتماع.

٢١- وحقيقة الأمر أن سياسات التكيف التي فرضها صندوق النقد الدولي كانت عبارة عن فشل اقتصادي ووسعت من الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة وبين الشرائح الغنية والفقيرة من السكان في كل بلد. وعلى الصعيد الدولي، زاد عدد الفقراء وساءت أحوال معيشة مئات الملايين من الناس.

٢٢- ويدعو المذهب الليبرالي الجديد الى قيام سوق متحرر من القيود - التحرير الكامل للتجارة والمال، والخصخصة، الى آخره - باعتبار ذلك بلسماً شافياً من ناحية، في حين أنه يتمسك من ناحية أخرى بالأهمية الأساسية لاستعادة التوازن النقدي ويشجع من أجل هذا الغرض تقليل الإنفاق - ليس الإنفاق بصفة عامة وانما نفقات معينة: (أ) تكاليف الأجور؛ (ب) والتكاليف الاجتماعية (الضمان الاجتماعي، والصحة والتعليم)؛ (ج) الإنفاق العام بصفة عامة - وكذلك الإصلاحات الضريبية التي تشتمل على زيادة الضرائب على المستهلكين وتقليل الضرائب على البالغي الثراء.

٢٣- ويشجع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على اتباع هذه السياسات (ويفرضانها) في كثير من بلدان العالم الثالث، الا أن الكثير من خصائصها تنطبق أيضا في البلدان المتقدمة.

٢٤- وتفتقر النظرية الى أساس علمي صحيح حيث أنها بنيت على افتراضات نظرية متخيلة، مثل التنافس المحض والمحكم، وتعزو الى النقود قوى سحرية فيما يتعلق بتصحيح الاختلالات الاقتصادية في حين أن النقود تعتبر (وينبغي أن تكون) مجرد أداة للاقتصاد الحقيقي.

٢٥- وفي واقع الأمر، تغيرت نظريات صندوق النقد الدولي المهيمنة لكي توائم المتطلبات الراهنة لرؤوس الأموال الدولية الضخمة، وذلك من المدرسة النقدية البحتة خلال فترة تثبيت السياسات العامة الى الليبرالية الجديدة والمدرسة النقدية في الفترة الحالية من سياسات التكيف الهيكلي؛ وتتراوح هذه السياسات من اقتصادات التكيف الى العولمة التي يوجهها ويستفيد منها رأس المال الضخم في حين أن رأس المال المثبط للعمل والطفيلي هو الذى يحقق أرباحا على وجه الخصوص ، على النحو الذى يشيع في فترات الأزمات التي يسود فيها الإنتاج المفرط والطلب المنخفض نسبيا.

٢٦- ان النهج النظامي للعقيدة الليبرالية الجديدة هو الاقتصاد الجزئي، حيث إنه يركز على الحسابات الاقتصادية لفرادى المنشآت - العلاقة المتبادلة بين الأجور والتكاليف من ناحية والأسعار من ناحية أخرى.

بيد أنه يتعين أن تقوم علوم الاقتصاد المستخدمة كعلم اجتماعي على الاقتصادات الكلية بالأساس - الإتجاه الدينامي العام للإنتاج والعرض والطلب ككل.

٢٧- ومن ثم فان الانشغال الحالي بتخفيض الأجور والتكاليف الاجتماعية يعتبر نهجا جزئيا خاطئا لا يأخذ في اعتباره التطور العام للإقتصاد.

٢٨- ان تحليل التكاليف والفوائد في المنشأة أداة أساسية للإدارة الرشيدة لماليات المنشأة، غير أنه إذا لم يكن جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العام، وفي اطار مفهوم اجتماعي واقتصادي عام رشيد للنمو الاقتصادي والعمالة الكاملة والتوزيع العادل للإنتاج، يصبح غير رشيد ومدمر للذات وضار اجتماعيا.

٢٩- ومن حقائق الأمور أن الاقتصاد يستطيع أن يستمر في الأداء على الصعيد الدولي في ظل معدل بطالة مرتفع ومناطق واسعة من الفقر والاستبعاد بدون تأثير على حياة الطبقات المتنعمة التي تنأى بنفسها داخل ضياع مترفة تحرسها قوات شرطة خاصة[١٤].

٣٠- ولكن الى متى يستمر الناس في تقبل الأكاذيب والفقر والإستبعاد والقهر دون أن يلجؤوا الى الثورة؟

٣١- وفي أوائل عام ١٩٩٦، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه سيُخصص ٥٠٠ ٢ مليون دولار لإفريقيا على مدى السنوات العشر المقبلة، وأن البنك الدولي سيقوم بتوجيه العملية. وقد بدا أن المقصود من هذا الإعلان اغاظة شعوب افريقيا واختبار صبرهما بفعل ذلك المبلغ الصغير المضحك (ان ٥٠٠ ٢ مليون دولار سنويا تزيد قليلا عن ضعف حجم الأعمال السنوي لحدائق ديزني لاند في فرنسا)، وكون البنك الدولي، الى جانب صندوق النقد الدولي، أحد العناصر الرئيسية المقترفة للإبادة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا في العقود الأخيرة.

٣٢- اننا نعتقد أن هناك حاجة الى تنفيذ نوع من التدابير التالية كخطوة أولى صوب انهاء هذه المظالم والأحوال الخطيرة المثيرة للفتن والقلاقل:

(أ) قيام فريق دولي من الخبراء المستقلين باجراء تدقيق حسابي لتحليل الأحوال الاقتصادية والمالية للمديونية الخارجية وشرعية العمليات التي أفضت اليها ولشتى الشروط الواردة في العقود الأصلية (أسعار الفائدة، ومبالغ التكاليف والعمولات، الى آخره). وينبغي أن يتقرر الغاء الديون الزائفة و/أو غير المشروعة بالاستناد الى هذا التدقيق؛

(ب) الاقرار بأن في استطاعة الدول المدينة أن تتذرع بمبدأ حدوث تغييرات جذرية في الظروف (يبطل الالتزام ويحل المدين منه عندما يكون الوفاء به مستحيلا، أو بالغ المشقة أو مختلفا بالأساس عما كان عليه عند التعاقد على الدين)؛

(ج) استبعاد مسؤولية الدولة كمدينة في الحالات التي يكون المستفيدون فيها من الائتمان أشخاصا عاديين على سبيل الحصر؛

(د) إجراء تخفيض جوهري في أسعار الفائدة الحالية وفي التكاليف والعمولات المدفوعة أثناء اعادة التفاوض حول الديون؛

(هـ) أن يؤخذ في الاعتبار، بالإضافة الى عمليات تسديد رأس المال، الفوائد، والتكاليف والعمولات المفرطة التي دفعت بالفعل، بغية تخفيض الديون أو الغائها؛

(و) اعلان تجميد عام للديون المتبقية؛

(ز) الغاء كافة الديون الثنائية والمتعددة الأطراف لأقل البلدان نموا.

٣٣- وبالإضافة الى ذلك، تنفذ التدابير التالية:

(أ) على الصعيد الدولي:

'١' إدخال اصلاحات في النظام النقدي الدولي بحيث يجري تثبيت أسعار الصرف وتثبيط المضاربات المالية الدولية؛

'٢' فرض رسوم باهظة على صفقات المضاربة المالية الدولية؛

'٣' جعل سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي متمشية مع معايير حقوق الإنسان الدولية، وإضفاء الطابع الديمقراطي على هياكل المؤسستين وإخضاعهما لرصد وتوجيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وللجمعية العامة للأمم المتحدة؛

'٤' ايجاد أسعار عادلة في الأسواق الدولية للمواد الخام والمصنوعات القادمة من البلدان النامية، وفتح أسواق البلدان الغنية أمام هذه المواد والمنتجات؛

(ب) وعلى الصعيد الوطني:

'١' وضع سياسة مالية لإعادة توزيع الدخل وفرض ضرائب باهظة على رأس المال غير المنتج والمضارب، مع تخفيض الضرائب على السلع الاستهلاكية الأساسية؛

'٢' ايجاد حوافز مالية وائتمانية للمنشآت البالغة الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

'٣' تحرك الدولة صوب التدخل الإيجابي والانتقائي عند تنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والإستثمار الاجتماعي؛

'٤' توجيه سياسة الأجور صوب توزيع أعدل للناتج القومي، وتوجيه الضمان الاجتماعي صوب التغطية الكاملة لحالات البطالة والعجز والمرض واعانات الإعالة ومعاشات الشيخوخة وكفالة الامتثال لمعايير العمل الدولية؛

'٥' تخفيض ساعات العمل اليومية بدون تخفيض الأجور، ولا سيما في البلدان الصناعية المتقدمة حيث عملت التكنولوجيات الجديدة والتغييرات الاقتصادية على تقليل الحاجة الى العمل البشري، حيث أن ما يتعين اعادة توزيعه هو الثراء وليس الفقر؛

'٦' توفير سبل الحصول على الأراضى الخصبة ومياه الري للزراع حيثما يكونوا مفتقدين لتلك الموارد. وينبغي أن تقوم جماعات الزراع بادارة الائتمان الزراعي والري والسيطرة عليهما بطريقة ديمقراطية؛

'٧' ضمان قيام إدارة حكومية ديمقراطية شفافة استؤصل منها الفساد . وانشاء سبل لكفالة المشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرارات وتنفيذها وفي رصد نتائجها.

٣٤- لقد حان الوقت لإجراء مناقشات جدية حول قضية الحق في التنمية بمشاركة من الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومن الدول، وممثلى المجتمع المدني، أي منظمات العمال والزراع والمهنيين ومنفذي المشاريع والنساء والشعوب الأصلية، الى آخره، الذين سيكونوا في نهاية الأمر ضحايا الاستراتيجيات المستحدثة.

الحواشي

(١) رد صندوق النقد الدولي الوارد في الفقرة ٢٧ من الوثيقة E/CN.4/1995/25/Add.1.

(٢) Azizur Rahman Khan, Structural Adjustment and Income Distribution,Issues and Experience, Geneva, ILO, 1993, p.4.

(٣) Federal Reserve Studies, New York Times, 17 April 1995, Le Monde, 19 April 1995.

(٤) Sam Rosenberg, "L'allongement du temps de travail aux Etats Unis", in Futuribles, No. 165-166, Paris, May-June 1992.

(٥) James P. Grant, former Director of UNICEF, press conference in Brussels on 21 June 1994.

(٦) مسح أجرته دائرة الضمان الاجتماعي في المملكة المتحدة Le Monde، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

(٧) Eric and Fernando Calcagno, El Universo Neoliberal, Alianza Editorial, Madrid-Buenos Aires, 1995, pp. 323 and 327; figures and projections prepared at the Segunda Conferencia regional gubernamental de América Latina sobre la pobreza, Quito, Ecuador, 1990.

(٨) الصحيفة اليومية Clarín, Buenos Aires, 24 December 1995.

(٩) Naúm Minsburg, "El enmarcamiento ideológico de la actual política argentina y el 'Consenso de Washington'" in: Argentina Hoy: Crisis del Modelo, Minsburg y Valle (coordinators), Ediciones Letra Buena, Buenos Aires, September 1995.

(١٠) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٥، نظرة عامة.

(١١) Jean A. P. Clément, "Aftermath of the CFA Franc Devaluation" Finance and Development (quarterly publication by IMF and the World Bank), vol. 32, No.2, June 1995.

(١٢) Bertrand La Grange, "La crise financière et économique a entrainé l'appauvrissement des mexicans", Le Monde, 5 July 1995.

(١٣) World Bank, The East Asian Miracle, Oxford University Press, New York, 1993, pp. 5, 6 and 325.

(١٤) Robert López, "Hautes murailles pour villes de riches", in: Le Monde Diplomatique, March 1996.

- - - - -